الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون
الوثائق الرسمية*

اللجنة الخامسة
الجلسة السابعة
المعقودة يوم الأربعاء
١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

UN LIBRARY
APR 1981
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة السابعة

الرئيس: السيد بوخ - فلوريس (المكسيك)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ٩٠ من جدول الأعمال: التقارير المالية والحسابات: تقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

(أ) الأمم المتحدة؛

(ب) برنامج الأمم المتحدة الانمائي؛

(ج) مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة؛

(د) وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛

(هـ) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث؛

(و) التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين؛

(ز) صندوق برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ح) صندوق الأمم المتحدة للمشاريع السكانية؛

(ط) مؤسسة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المدرسة الدولية التابعة للأمم المتحدة

المحتويات /..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.5/35/SR.7
27 March 1981
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

80-56328

المحتويات (تابع)

البند ٩٢ من جدول الأعمال : الخطّة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها العشرين

الأداء البرنامجي للأمم المتحدة خلال فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩

تحديد الناتج في الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة

خطط نموذجية محددة الأجل

مشروع جدول زمني لاعداد الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

التقرير الأول للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ٩٠ من جدول الأعمال : تقارير المالية والحسابات وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

(أ) الأمم المتحدة (A/35/5 ، المجلدات من الاول الى الرابع ؛ A/C.5/35/L.3) ؛

(ب) برنامج الأمم المتحدة الانمائي (A/35/5/Add.1) ؛

(ج) مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (A/35/5/Add.2) ؛

(د) مفوضية الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/35/5/Add.3) ؛

(هـ) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (A/35/5/Add.4) ؛

(و) التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/35/5/Add.5) ؛

(ز) صندوق الأمم المتحدة للبيئة (A/35/5/Add.6) ؛

(ح) صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية (A/35/5/Add.7) ؛

(ط) صندوق الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) (A/35/5/Add.8) ؛

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/35/437)

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المدرسة الدولية التابعة للأمم المتحدة (A/C.5/35/5)

١ - السيد شميت (جمهورية المانيا الاتحادية) : قدم مشروع المقرر A/C.5/35/L.3 الذى رجا فيه الأمين العام استعراض مسألة ادخال مصطلح " المراقب المالي " من جديد في تسميات الأمانة العامة للأمم المتحدة . وقال ان هذا المشروع يقدم نتيجة للطلبات العديدة بشأن استخدام هذا المصطلح ، وبسبب ضرورة ايجاد تناسق بين المصطلحات المستخدمة في مختلف وثائق المنظمة . وأضاف انه ينبغي دراسة المسألة ضمن سياقها دراسة عميقة حتى يتسنى اتخاذ تدابير لتوضيح الحالة وتصحيحها . وأضاف ان هذه المسؤولية مناطة بالأمين العام الذى ينص الميثاق على انه الموظف الأسمى في الأمم المتحدة . ولا ينبغي أن تبت الجمعية العامة في الأمر دون أن تعرف التطور التاريخي لمهام المراقب المالي وتوزيع المسؤوليات المتصلة بها حاضرا ومستقبلا ، لأن ذلك قد يتسبب في زيادة الغموض الذى يكتنف السلطة الممارسة ، وفي عرقلة سير نظم الرقابة المالية للأمم المتحدة ، بدلا من تعزيزها .

(السيد شميت ، جمهورية المانيا الاتحادية)

٢ - وبيّن ان وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية لا ينوى أن يتخذ موقفا في هذا الاتجاه أو ذاك ، ولا أن يبدأ مشكلة استخدام تعبير " المراقب المالي " بمسألة ضرورة تعزيز الرقابة المالية . وان مشروع المقرر الذى يقدمه يهدف الى تركيز المناقشة على مدلول مصطلح " المراقب المالي " واستعماله ومنع التقسيمات غير المجدية . ولاحظ ان المشروع يرجو من الأمين العام تقديم تقرير عن المسألة الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين لكي تتمكن من البت فيها عن دراية .

٣ - السيد ستوارت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) : قال ان وفد بلاده يؤيد مشروع المقرر الذى قدمه وفد جمهورية المانيا الاتحادية بخصوص استخدام تعبير " المراقب المالي " . وأضاف انه من الجلي ان المسألة ليست فقط مسألة مصطلحات وانها تتوقف عليها مسائل هامة متعلقة بالادارة المالية . وهي مسألة ينبغي النظر فيها بتروّ وموضوعية ولذلك فانه من المستحسن أن يعد الأمين العام تقريرا تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين . ومع ان وفد المملكة المتحدة يميل الى تأييد الاختصاصات الممنوحة للأمين العام بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، فهو سيحتفظ برأيه الى الدورة القادمة اذا ما اعتمدت اللجنة الخامسة كما يتمناه الوفد ، مشروع المقرر A/C.5/35/L.3 .

٤ - السيد لحلو (المغرب) : أوضح انه على الرغم من تأييد وفد بلاده لاقامة رقابة داخل الأمم المتحدة ، يحرص على ابداء ملاحظتين بخصوص مشروع المقرر الذى تقدم به وفد جمهورية المانيا الاتحادية . فقبل كل شيء ، يتعلق الأمر في هذا النص بادخال مصطلح " المراقب المالي " من جديد ، وهذا غير صحيح طالما ان المراقبة الداخلية لم تكن موجودة من قبل . ثم ان المشروع يذكر " مختلف اختصاصات الادارة المالية والمراقبة المالية " وهما وظيفتان لا يمكن في رأى الوفد المغربي ، التوفيق بينهما ، لأن مهام الادارة مناطة بالمسؤولين الاداريين في حين ان أنشطة الرقابة ينبغي أن يكلف بها موظفون مستقلون بصورة مطلقة عن الهيكل الوظيفي للأمم المتحدة . وبالتالي ، يقترح السيد لحلو أن يكون مشروع المقرر متعلقا بوظائف المراقبة فقط .

٥ - السيد ماروتو (اسبانيا) : قال ان وفد بلاده قد نظر في مشروع المقرر الذى قدمته جمهورية المانيا الاتحادية ، ودرس بعناية المسألة التي يثيرها تعبير " المراقب المالي " والجوانب الوظيفية الهامة المتصلة بها . وبدون أن يناقش جوهر المسألة ، يوافق السيد ماروتو على مبادرة وفد جمهورية المانيا الاتحادية ويؤيدها صراحة لاعتقاده بأنها يمكن أن تسهم في ايجاد حل معقول للمشكلة .

٦ - السيد بروشار (فرنسا) : قال ان التفسيرات التي قدمها ممثل جمهورية المانيا الاتحادية بخصوص مشروع المقرر A/C.5/35/L.3 تتفق تماما مع وجهة نظر الوفد الفرنسي الذي يؤيد ، بالتالي ، هذا المشروع .

٧ - السيد فوبشي (هنغاريا) : أعرب عن تأييد وفد بلاده لمشروع المقرر الذي يستجيب لرغبته في تعزيز المراقبة المالية في الأمم المتحدة .

٨ - السيد راكوتو (مدغشقر) : قال ان وفد بلاده يعتبر ان المراقبة المالية يجب أن تمارس في حرية تامة وانه يتعين بالتالي ادخال تعبير " المراقب المالي " من جديد في التسميات الوظيفية في الأمانة العامة . وبالتالي ، فهو يؤيد مشروع المقرر .

٩ - السيد كافاغليا (مراقب مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة) : ذكر بأن مجلس مراجعي الحسابات قد لفت الانتباه في تقريره عن حسابات مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (A/35/5/Add.2 ، الفصل الثاني) الى أربع مسائل رئيسية ذكرها أيضا المدير التنفيذي لليونيسيف في ملاحظاته على تعليقات وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات (A/35/5/Add.2 ، الفصل الرابع) .

١٠ - وأضاف ان أعضاء اللجنة قد طلبوا توضيحات بخصوص تأليف السفر ونظام المشتريات وعملية بطاقات المصايدة . وفيما يتعلق بالنقطة الأولى قال ان المراجعين الخارجيين اعتبروا انه ينبغي تجميع التعليمات الادارية لليونيسيف فيما يتعلق بالسفر ، ومختلف البيانات المتعلقة بسياساتها التي صدرت عن هذه المسألة . وقد وضعت ادارة اليونيسيف ، لهذا الغرض ، تعميما شاملا على الموظفين وتقوم حاليا باعداد كتيب ارشادي خاص بشؤون موظفي اليونيسيف سيتضمن معلومات مفصلة عن السياسات والمعايير والاجراءات المتعلقة بمسائل السفر . وفيما يتعلق بنظام المشتريات لاحظ السيد كافاغليا ان مجلس مراجعي الحسابات ذكر في تقريره حالتين ملموستين لم تبين بخصوصهما كما ينبغي اجراءات عقد الصفقات في الوثائق المقدمة الى لجنة الصفقات . وأشار السيد كافاغليا الى ان المدير التنفيذي قد ذكر في تعليقه على توصيات مجلس مراجعي الحسابات انه سيراعي في المستقبل موافاة لجنة الصفقات بجميع المعلومات التي يوصي المراجعون الخارجيون في تقريرهم بموافاتها بها . وفيما يتعلق بعملية بطاقات المصايدة لاحظ ان الوفود قد أبدت تعليقات بخصوص نسبة الرسوم الفنية الصغيرة من مواضيع دينية وبخصوص امكانية طباعة البطاقات في بلدان نامية . وقد ثبت هذه المسائل في دورة عام ١٩٧٩ وأبدت اليونيسيف في وثائق مختلفة (E/ICEF/L.204 و E/ICEF/AB/214) تعليقات وملاحظات في هذا الخصوص . وأكد ان انتاج بطاقات المصايدة تحكمه ، بصورة عامة ، بعض المعايير الرامية الى تأمين التركيز على ما تتسم به اليونيسيف والمبادئ السامية للأمم المتحدة من طابع العالمية والدولية وتعدد الأديان والأجناس . وخلال سنة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ كان لـ ٢٥ في

(السيد كافاغليا)

المائة من البطاقات مواضيع دينية بحته ، كرس ٦٨ في المائة منها لمواضيع مسيحية والباقي لمواضيع اسلامية وهندوسية ، الخ . وفي ١٩٨١ ارتفعت نسبة هذه البطاقات وشرع في حملة للبيع أعدت من أجلها مواد اشهار في لغات مختلفة من بينها اللغة العربية . وفيما يتعلق بانتاج البطاقات في البلدان النامية طلب مجلس ادارة اليونيسيف الى مدير عملية بطاقات المعايدة أن يجري دراسة عن هذه المسألة . وزار المدير ثلاثة بلدان آسيوية ودرس فيها امكانيات الانتاج ، بما في ذلك مختلف أساليب الطباعة ، والمواد وكميات الأوراق المتاحة ومرافق التخزين وخدمات الدعم . ويتبين من نتائج هذه الدراسة انه قد يكون من المفيد جدا انتاج بطاقات المعايدة في البلدان النامية بطرق أخرى غير الاوفسيت . ويجرى التفكير في مواصلة الدراسة لمعرفة امكانات توزيع طباعة وانتاج البطاقات على عدة مراكز . وقال السيد كافاغليا ان اللجان القطرية لليونيسيف ومنظمات أخرى من اوروبا وأمريكا الشمالية وأقاليم أخرى طلب اليها أن يكون من بين ما تنتقيه للحملة رسوم يمكن انتاجها فيما بعد في البلدان النامية بواسطة الورق المصنوع باليد وبتقنيات مثل الرسم على الحرير ، والرسم البارز والرسم الحراري .

١١ - السيد ميلز (مدير مكتب الاتصال في مفوضية الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى) : أبرز ان المفوضية ، كما يتبين ذلك من تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/35/5/Add.3) قد وافقت على معظم توصيات المجلس وانها ستتخذ في مستقبل قريب ، ان هي لم تفعل ذلك بعد ، تدابير لتنفيذ هذه التوصيات وبالخصوص فيما يتعلق بادارة النقد وبالرقابة على المخزونات . وفيما يتعلق بتوصية مجلس مراجعي الحسابات الداعية الى استعراض النظام المالي وتنقيحه بحيث يعكس الاحتياجات الجارية ، قال السيد ميلز ان من الجدير بالذكر هو ان المفوضية ستتولى قريبا استعراض هذا النظام . وبخصوص انخفاض رصيد المال العامل للوكالة ، والتوصية الداعية الى الاحتفاظ برصيد رأس المال العامل عند مستوى يتمشى مع احتياجات التشغيل لدى الوكالة (الفقرتان ٨ و ٩) ، ذكر السيد ميلز ان الوكالة مدركة بوضوح لهذه المشكلة ؛ بيد انها اضطرت ، للأسف ، بسبب النقص في الايرادات الى استخدام رأس مالها العامل حتى لا تجبر على التنقيص من خدماتها . وأضاف ان المفوضين العامين المتوالين قد سعوا الى منع انخفاض رأس المال العامل ، والى تمويله . وبيّن ان المفوضين العامين حددوا لأنفسهم في السنوات الأخيرة هدفا يتمثل في زيادة رأس المال هذا بمبلغ ٦ ملايين من الدولارات ، وقد حدّد هدف مماثل في السنة الحالية . ومع ذلك ، فان الايرادات لم تكن أبدا كافية لتحقيق هذا الهدف ، وقد تعين بالنسبة للسنة قيد النظر القيام من جديد باجراء سحب من رأس المال .

١٢ - وذكّر السيد ميلز ان ممثل الهند قد تحدث بعبارات عامة عن امكانية اجراء استثمارات في البلدان النامية أشار الى المردودية الضعيفة لاستثمار قامت به الوكالة في مصرف أحد البلدان المتقدمة النمو . وأوضح في هذا الخصوص ان الاستثمار المذكور قد قام به

(السيد ميلز)

الصندوق الاحتياطي للموظفين الاقليميين الذى يديره مجلس يتكون من ممثلي ادارة الوكالة ، والأمين العام والمشاركين . وأضاف ان الصندوق يعمد باستثماراته لثلاث شركات ذات شهرة عالمية . ونظرا لطابع الصندوق الاحتياطي ، يتعين أن تتمثل الاستثمارات في شراء سندات اقتراض وفي ودائع محددة الأجل يمكن تعبئتها بسرعة . وذكر السيد ميلز ضرورة وجود توازن بين الضمانات الأمنية للاستثمارات ومردوديتها ، وأن يوضع في الاعتبار ان الارباح تتغير من سنة لأخرى . وقال ان الأموال المستثمرة في المصرف الذى ذكره ممثل الهند والتي كان لها أدنى مردودية في ١٩٧٩ هي التي حققت أكبر ايرادات في ١٩٧٧ - ١٩٧٨ .

١٣ - وذكّر بأن ممثل كندا قد لاحظ ان النفقات الفعلية المتصلة ببرامج التعليم وخدمات الصحة والاغاثة كانت أدنى من المبلغ المقدر في حين ان النفقات المتصلة بالتعويضات المدفوعة للموظفين عند انهاء الخدمة تجاوزت التقديرات ، وتساءل عما اذا كان ذلك يعني ان الوكالة تقوم بدفع مبالغ الى الموظفين على حساب الخدمات المقدمة للاجئين . وأكد السيد ميلز لأعضاء اللجنة ان ذلك ليس ما يحدث في الواقع . وأوضح ان الفارق بين النفقات الفعلية والنفقات المقدرة في اطار التعليم والصحة وخدمات الاغاثة سببه النفقات المدرجة في الميزانية التي لم يتسن القيام لقلة الموارد الكافية . وقال ان معظم هذه النفقات تقابلها مبالغ كان ينبغي دفعها الى الموظفين كتعويض عن ارتفاع تكلفة المعيشة ، بحيث ان " الوفورات " المذكورة قد تم تحقيقها على حساب الموظفين وليس لحسابهم . بيد ان هناك بنودا أخرى لم تنفذ وهي تمثل من جهتها وفورات مرتبطة بتخفيض الحصة المقدمة الى اللاجئين ؛ غير ان الأمر يتعلق أساسا بمسألة محاسبية نظرا لكون الوكالة لم تشتر في السنوات الأخيرة أية مواد واكتفت بتوزيع ما تقدمه الحكومات المتبرعة . وعلى الرغم من الصعوبات المالية ، فان الوكالة ، باستثناء خفض كمية الدقيق في الحصة المذكورة ، قد تمكّنت حتى الآن من الابقاء على خدماتها الأساسية في المستوى المعهود . وأضاف السيد ميلز ان الفائض في النفقات الحقيقية بالمقارنة مع التقديرات ، الذى ذكره ممثل كندا سببه زيادة الاعتماد المخصص لتغطية نفقات ترك الموظفين للخدمة ، وذلك نتيجة للتغيير الذي أدخل على النظام الادارى لموظفي الوكالة وهو تغيير يسمح بالحصول على استحقاقات التقاعد الطوعي المبكر ؛ ولاحظ ان هذه المسألة موضحة بجلاء في الملاحظة ١٠ على البيانات المالية للصندوق العام .

١٤ - وأردف قائلا ان ممثل كندا قد طرح كذلك سؤالا بخصوص موظفي وحدة المراجعة الداخلية للوكالة . وبين ان هذه الوحدة لها منذ ١٩٧٨ ملاك كامل أى ٧ موظفين من الفئة الفنية في الرتب من ف - ٣ الى ف - ٥ و ٦ موظفين برتب مختلفة في الفئة المحلية . ونظرا للملاحظات التي أبداها مجلس مراجعي الحسابات في السنوات السابقة فانه من الهام ملاحظة ان الموظفين المكلفين بالمراجعة الداخلية للحسابات يعملون منذ سنتين على أساس التفرغ الكامل لأعمال المراجعة .

١٥ - السيد فلدمان (الممثل الاقليمي بالنيابة لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين) : قال ان المفوض السامي يقدّر المهمة التي أنجزها مجلس مراجعي الحسابات حق قدرها ويضع في اعتباره توصيات هذا المجلس . وأضاف ان معظم المشاكل المذكورة في تقرير المجلس (A/35/5/Add.5) قد تم تلافيها ويجرى حاليا اتخاذ تدابير لحل المشاكل التي لا تزال قائمة .

١٦ - ورد ممثل المفوض السامي على الملاحظات التي أبداها الوفد الكندى في الجلسة الخامسة بخصوص الفقرتين ٢٤ و ٢٥ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/35/437) ، فأقر بأنه قد كان هناك فعلا أوجه تقصير في ادارة الصفقات المتعلقة بالامدادات للاجئين الفارّين على متن قوارب في جنوب شرقي آسيا . وقال ان عدد اللاجئين الذين تمكنوا من النزول بموانئ وعدد اللاجئين الذين أبحروا في اتجاه مقر نهائي قد تغيرا بدرجة كبيرة في ١٩٧٩ . فمنذ الاجتماع المعقود في تموز/يوليه بخصوص هذه المسألة ، انخفض عدد القادمين وارتفع عدد الراحلين . وعلى الرغم من ذلك فقد تجاوز عدد الأشخاص المغاثين ٠٠٠ ٤٥ شخص في اليوم . ولاحظ السيد فلدمان ان المؤن التي تعفّنت ولم يمكن استخدامها هي علب الوجبات اليومية ، الا انها تمثل ما يقل عن ١ في المائة من مجموع الحصص . ولحسن الحظ فقد تحسّنت الحالة ولم يتكرر حدوث ذلك .

١٧ - وقال ان النقص في التنسيق في مجال المشتريات ، المذكور في تقرير اللجنة (الفقرتان ٩ و ١٠) قد حدث أساسا في بلد واحد حيث تفاقم نقص المؤونة بسبب اضطراب داخلي كبير تعذّر معه نقل البذور التي اشترتها مفوضية الأمم المتحدة في جنيف . وقد وزعت هذه البذور فيما بعد على اللاجئين في بلد مجاور وتم بفضلها تلبية الحاجة التي ظهرت في هذا البلد . وقد وزعت وزرعت جميع البذور التي اشتريت في عين مكانها .

١٨ - وأكد السيد فلدمان ان المفوض السامي مهتم ، تماما مثل مجلس مراجعي الحسابات ، بأوجه الضعف في المراقبات المالية (الفقرتان ١٥ و ١٦) من جانب احدى المنظمات المنفذة . وقال ان السلطات الوطنية ذات الاختصاص قد حققت في المسألة واتخذت اجراءات بشأنها .

١٩ - وفيما يتعلق أخيرا بالمراجعة الداخلية ، قال السيد فلدمان ان المفوضية قد اتصلت بشعبة الادارة والمالية والتنظيم ، بغية الاتفاق معها على ترتيبات ترمي الى تحسين مراجعة أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وأضاف ان المفوض السامي يرحّب بتعزيز أعمال المراجعة الداخلية التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة في جنيف ويوافق بصورة كاملة على توصيات مجلس مراجعي الحسابات ولا سيما التوصيات المتصلة بتنفيذ المشاريع وبوضع الحسابات المتصلة بها ، ويقوم بتنفيذ هذه التوصيات .

٢٠ - السيد سادلر (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال انه يأمل أن يكون الموظفون المتقدمون في هيئات الأمم المتحدة الذين ورد ذكرهم في الملاحق من ١ الى ٨ للوثيقة A/35/5 قد أحاطوا علما بالملاحظات ذات الطابع العام التي أبداها عند ما عرض وجهات نظر وفد بلاده بشأن المسألة قيد الدرس ، وبصورة خاصة بتعليقاته على طريقة مراجعة الحسابات تبعا للنظم التي يطبقها حاليا مجلس مراجعي الحسابات .

٢١ - وفيما يتعلق بالتقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ذكّر السيد سادلر بأن مشروع تحسين نظم الاعلام يتقدم بصورة مرضية وبأن معظم النظم ستدخل حيز التطبيق في ١٩٨٠ . وأعرب عن الأمل في أن يؤتي هذا المشروع الثمار المرتقبة وأن يساعد على حل مشاكل برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وقال انه يجدر بالادارة أن تحل مشكلة المبالغ المستحقة من الموظفين وذلك ، سواء بتحصيل هذه المبالغ أو بادراجها في حساب الخسارات العامة . وأضاف ان حل مشكل السلفات المدفوعة بمناسبة السفر يمكن أن يتم برفض تقديم سلفة ثانية للموظفين الذين لم يسدّدوا بعد سلفة أولى بذمّتهم . وأكد انه من المستعجل اتخاذ التدابير الكفيلة بحل هذه المشكلة المطروحة منذ مدة طويلة . وأعرب عن ارتياح وفد الولايات المتحدة للملاحظات التي أدلت بها اللجنة الاستشارية بشأن المخصصات غير المستخدمة .

٢٢ - وفيما يتعلق بمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث قال ان وفد بلاده يؤيد توصية مجلس مراجعي الحسابات الرامية بالابقاء على الصندوق العام وصناديق المنح المحددة الغرض في حسابات مصرفية منفصلة . وأضاف ان وفد الولايات المتحدة قد أحاط علما بملاحظات التأييد التي أبداها مجلس مراجعي الحسابات بخصوص زيادة استخدام التبرعات المدفوعة بعملات غير قابلة للتحويل . وشدد السيد سادلر في هذا الخصوص على الرأي القائل بأن استخدام هذه العملات يجب أن يفيد منه المجتمع الدولي بأسره وليس بعض البلدان فقط .

٢٣ - وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة قال ان وفد الولايات المتحدة يسترعي انتباه الأعضاء الى الفقرة ١١ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/35/5/Add.6 ، الفصل ثانيا) الذي ذكر فيها ان بعض المنظمات المنفذة لم تقدم الى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بيانات الحسابات المتعلقة بالمشاريع التي أكملت . وأكد انه من الضروري أن يحسن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أساليب المراقبة التي يتبعها كيما يتسنى تقديم هذه البيانات في الوقت المناسب . وأشار الى المخاوف التي أعرب عنها في مناسبات عديدة بخصوص تراكم الأموال بالعملات غير القابلة للتحويل والتي كانت في تاريخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٠ بمبلغ ١٩ مليون دولار . وقال ان مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد طلب الى المدير التنفيذي أن يقيّم آثار هذا التراكم للعملات غير القابلة للتحويل على عمليات انتقاء وتنفيذ المشاريع ، وأن يوافي مجلس الادارة في دورته التاسعة بتقرير في هذا الخصوص . وقال ان وفد الولايات

(السيد سادلر، الولايات المتحدة الأمريكية)

المتحدة يترقب باهتمام فائق هذا التقرير الذى ينبغي أن يساعد في حل مشكلة الأموال المتراكمة بعملات غير قابلة للتحويل .

٢٤ - وفيما يتعلق بحسابات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، قال ان اللجنة الاستشارية قد ذكرت ان الادارة تقوم حاليا بتطبيق توصيات مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع وبتقديم الحسابات المتصلة بها ، وانها تسعى حاليا ، بالتشاور مع شعبة المراجعة الداخلية للحسابات في الأمانة العامة الى تعزيز خدمات المراجعة الداخلية . وأعرب السيد سادلر عن الأمل في أن تسهم جميع هذه التدابير في حل المشاكل الخطيرة التي تلاقيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

٢٥ - السيد ريتشر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) : لاحظ ان الهدف من العمل الهام الذى يقوم به مجلس مراجعي الحسابات هو طمأنة الدول الأعضاء على أن الموارد المالية التي قدمتها قد أديرت على النحو المناسب واستخدمت وفقا للقرارات والمقررات المصادق عليها . وقال ان الأنشطة التي يضطلع بها مجلس مراجعي الحسابات تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للنظر في المشاكل الجوهرية التي تطرحها الادارة المالية ، التي يتعين تحسينها الى أقصى حد مستطاع . وأضاف ان وفد بلاده يلاحظ بارتياح انه قد تم احراز تقدم في مجال الادارة المالية ، الا انه يأسف لكون النصائح المقدمة في وقت سابق لتحسين الممارسات القائمة أو استخدام بعض أساليب الادارة المالية المقبولة عموما ، قد أهملت اهمالا تاما أو اتبعت ببطء وبصورة جزئية . وقال ان المرء لا يمكن أن يفهم كيف أن أوجه التقصير الخطيرة في المراقبات الادارية والمالية لصناديق المنح المحددة الغرض لم يقع تداركها حتى الآن ، وهي أوجه تقصير قد لوحظت عند مراجعة حسابات الفترة ١٩٧٦/١٩٧٧ . وأكد ان اتباع قواعد مراقبة صارمة أمر لازم في هذا الميدان نظرا لضخامة المبالغ المستخدمة ، ولكون الأنشطة المضطلع بها في اطار هذه الصناديق تخدم مصلحة جميع البلدان .

٢٦ - وقال ان وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية أحاط علما مع الارتياح بأن مساعد الأمين العام للشؤون المالية قد ذكر ان انجاز الكتيب المالي سيتم قريبا دون أن تكون هناك حاجة لتخصيص اعتمادات اضافية لهذا الغرض .

٢٧ - وأضاف ان وفد بلاده يشاطر الاندهاش الذى أعربت عنه وفود أخرى لكون القواعد الأساسية للادارة المالية غير متبعة في ممارسات بعض دوائر الأمانة العامة وهو ما لا يمكن تفسير صدوره عن موظفين مسؤولين ذوى خبرات وكفاءات . ويتبين بجلاء من الانشغال الذى أعرب عنه مجلس مراجعي الحسابات بسبب أوجه التقصير العديدة في هذا الشأن ان هناك الكثير من الأعمال التي يجب القيام بها على صعيد التنظيم المالي . ومما يدعو للاستغراب أيضا النبأ الوارد في تقرير مجلس مراجعي الحسابات والذى مفاده ان ما يزيد عن ٥٠٠ من موظفي الأمانة

(السيد ريتشر ، الجمهورية الديمقراطية الألمانيـــة)

العامة ليسوا مسجلين في أى جدول من جداول الموظفين . وأكد السيد ريتشر من جهة أخرى ان الاجراءات المتبعة فيما يتعلق بالنفقات المتصلة بخدمات الخبراء والخبراء الاستشاريين لا يمكن قبولها ، تماما مثل السعي الى ايهام الدول الأعضاء بأن المقررات التي اتخذتها قد تم تنفيذها . وأعرب عن أمل وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية في أن الموظف ذا الاختصاص سيعمل فورا على تدارك أوجه التقصير التي ذكرها مجلس مراجعي الحسابات لانه لا يمكن قبول بقاء التعليمات المعطاة من الدول الأعضاء بدون تنفيذ أو أن تنفذ ببطء وعدم كفاءة .

٢٨ - وأكد انه من الضرورى تعريف وظيفة المراقب المالي بحيث يتسنى لهذا المراقب تقديم التوجيه ، والارشاد ، والادارة المركزية لمجموع الوظائف المالية ؛ وقال ان المراقب المالي يجب أن يتجنب ممارسة الوظائف التي قد تعرض للخطر الاستقلال وعدم التحيز المطلوب توفرهما لدى الموظف الذى يعهد اليه بهذا المنصب . ويجدر ، من جهة أخرى ، الحرص على أن يقوم الموظفون المكلفون بالادارة المالية بتطبيق المعايير والمقررات السارية وأن يقدموا أدلة حقيقية ودامغة على الطريقة التي أداروا بها موارد المنظمة دون اعتبار للمقر الذى استخدمت فيه هذه الموارد .

٢٩ - وأضاف ان مجلس مراجعي الحسابات قد فحص حسابات المدرسة الدولية المزعومة التابعة للأمم المتحدة . ولاحظ ان عدم قيام اللجنة الاستشارية بابداء ملاحظات بخصوص التقرير المتصل بهذه الحسابات قد يدل على أن اللجنة الاستشارية تعتبر المدرسة الدولية مؤسسة خاصة وغير تابعة للأمم المتحدة على الصعيد الميزني . وقال ان تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/C.5/35/5) يبرز مرة أخرى ان الأمم المتحدة كان ينبغي أن توضّح بعض المسائل الأساسية قبل أن تسند منحة للمدرسة . ولا يمكن انكار ان العجز الهائل في ميزانية المدرسة سببه أوجه تقصير خطيرة في ادارة هذه المؤسسة ، وهي ، بالخصوص ، الزيادة الهامة وغير المبررة في المرتبات وفي نفقات الصيانة ، والتفاوت الكبير جدا بين الايرادات المقدّرة والايرادات الفعلية ، والبيانات المالية غير الصحيحة والناقصة ، والتسجيل الناقص للايرادات والرقابة غير المحكمة على المخزونات ، وهي كلها مشاكل مطروحة منذ سنوات عديدة ويبدو انها تفاقمت نتيجة لعدم ضمان الاستقلال الضرورى لمراجعي الحسابات ازاء المدرسة ، بحيث ان التوصيات المتقدم بها لتدارك أوجه النقص الملاحظة لم تسفر عن أية نتيجة . ومن الجدير بالملاحظة علاوة على ذلك ان المدرسة قد أفادت طيلة سنوات عديدة من خدمات مختلفة قدمتها لها الأمم المتحدة وان زمالات قد منحت لبعض الطلبة دون أن يكون لذلك ما يبرره حسب ما يبدو . وقال في الختام ان وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية لا يستطيع الموافقة على مثل هذه السياسة وانه غير مستعد للمشاركة ماليا في تغطية نفقات المدرسة .

٣٠ - السيد بيلاييف (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) : قال ان المناقشة الجارية في اللجنة الخامسة تشهد على القلق المتزايد الذى يشعر به المجتمع الدولي ومجلس مراجعي الحسابات ازاء الطريقة التي تدار بها الموارد المالية للأمم المتحدة ، خاصة وان الأمر يتعلق بموارد ضخمة .

٣١ - ويرى وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أنه يتعين تحسين فعالية مجلس مراجعي الحسابات مع الابقاء على مهامه ومركزه الحالي . وبخصوص مقترحات المجلس باعادة التنظيم ، قال انها جديرة بالنظر فيها بامعان . وما لم يكن يرجى تحقيق نتائج من اعادة التنظيم فانه ليس لها ما يبررها .

٣٢ - وأضاف السيد بيلاييف أن تقارير مجلس مراجعي الحسابات (A/35/5 Add.1 الى Add.8) وتقرير اللجنة الاستشارية (A/35/437) مفصلة الى حد بعيد وتسمح باجراء تحليل متعمق لجميع جوانب الحالة والادارة الماليتين للأمم المتحدة . وأكد أن وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية لن يدخل في التفاصيل لأن ذلك سينطوي الى تكرار الآراء المعرب عنها في هذا المجال أثناء دورات سابقة ، وهي آراء أخذها المجلس في الاعتبار في تقاريره . ولاحظ أنه يجدر مع ذلك ذكر حالة المدرسة الدولية التابعة للأمم المتحدة . لقد احتج وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية في الدورة السابقة على تخصيص اعتماد لتغطية عجز المدرسة ، وبيّن أن أنشطة المدرسة ليس لها أى صلة بأنشطة الأمم المتحدة . وأضاف أن تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المدرسة (A/C.5/35/5) يؤيد موقف وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية .

٣٣ - وأردف قائلا أن توصيات واستنتاجات مجلس مراجعي الحسابات مبرّرة وذات صلة ، وان اللجنة يجب أن تهدف أساسا الى تطبيقها بسرعة وفعالية . وذكر من بين التوصيات الرئيسية تلك التي تتصل بتحسين الادارة والرقابة الماليتين في جميع هيئات الأمم المتحدة . وعلى الرغم من التقدم المحرز في هذا الميدان بفضل تنفيذ التوصيات التي تقدم بها سابقا مجلس مراجعي الحسابات الى اللجنة الخامسة ، فانه من الضرورى أن تستمر الأمانة العامة في الاهتمام بالمسألة . وقال انه لا غنى أيضا عن تنفيذ توصيات المجلس المتعلقة بضرورة اعادة تكوين السيولات النقدية ومراقبة الموارد الخارجة عن الميزانية ، وتحسين ادارة أنشطة التعاون التقني ومراقبة الموارد من الموظفين واستخدام الخبراء والخبراء الاستشاريين ، وسفر الموظفين واجراءات الشراء في اطار عمليات صيانة السلم ، الخ .

٣٤ - وقال ممثل جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية في ختام كلمته أنه يؤيد تأييدا كاملا جميع استنتاجات وتوصيات اللجنة الاستشارية ويأمل أن يقع تنفيذها .

٣٥ - السيد لحلو (المغرب) : لاحظ في مستهل كلمته أن مشكلة المدرسة الدولية التابعة للأمم المتحدة لها جانبان . فالأمم المتحدة ، من جهة ، مسؤولة عن حسن سير المدرسة ومطالبة بأن تقدم لها المساعدة التي تحتاج اليها في المرحلة العسيرة التي تمر بها . وهناك ، من جهة أخرى ،

(السيد لحلو ، المغرب)

مسألة أوجه التقصير على مستوى ادارة المدرسة ، والتي يتعين تداركها بصرامة . وقال انه قد اتخذت فعلا تدابير تصحيحية ، الا أن هناك نقائص لاتزال قائمة كما يتبين ذلك من كون المدرسة لا تطبق أساليب المحاسبة المقبولة عموما ومن أن عمليات مراجعة الحسابات لا يقوم بها أشخاص خارجون عن المؤسسة . ولاحظ أن الزيادة غير المبررة في المرتبات قد أثارت مشاكل كذلك ، وان المدرسة ينبغي أن تحذو في هذا الصدد حذو المؤسسات المدرسية الأخرى في نيويورك . ومن جهة أخرى فان الاجراء المتبع لاسناد منح مالية غير واضح . وأردف قائلا ان الوفد المغربي يؤكد من جديد أن مسؤولية الأمم المتحدة تجاه المدرسة الدولية لاجدال فيها الا أنه لابد من اتخاذ تدابير لتحسين ادارة هذه المؤسسة .

٣٦ - وفيما يتعلق بالحالة المالية لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة قال السيد لحلو ان الوفد المغربي يقترح بحث سوق بطاقات المعايدة بمزيد من الموضوعية ، لكي يتسنى تغيير نسبة البطاقات المستوحاة من مواضيع دينية والمكرسة لمختلف المعتقدات . وذكر السيد لحلو على سبيل المثال مواسم الحج في المملكة العربية السعودية ، التي يشارك فيها ما يزيد عن مليون شخص يمكن أن يشترى البعض منهم بطاقات معايدة اليونيسيف . وأوضح ممثل المغرب أنه لم يبد هذه الملاحظة لاعتبارات دينية بل حرصا منه على تحسين الحالة المالية لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة .

٣٧ - السيد مبابيلا (جمهورية تنزانيا المتحدة) : قال ان وفد بلاده يعلق أهمية كبرى على الادارة السليمة للموارد المالية للأمم المتحدة ، لا لأنه يشك في نزاهة المسؤولين عن هذه الادارة بل لأنه من الضرورى أن تستخدم الموارد المتاحة ، وهي محدودة ، على النحو المناسب لتحقيق أقصى فعالية بأدنى تكاليف ممكنة . ومن الهام اذن تبسيط اجراءات ونظم الادارة لمنع تبديد الموارد ، والازدواجية والنفقات غير المراقبة . وقال ان وفد جمهورية تنزانيا المتحدة يشاطر مجلس مراجعي الحسابات الانشغال الذى أعرب عنه في تقاريره الممتازة والمفصلة ، بخصوص الفوضى السائدة داخل المنظومة ، وميل بعض الهيئات الى ادانة الأخطاء ، على الرغم من المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة والتوصيات العديدة الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات .

٣٨ - وأضاف أن الجواب الذى يتبادر الى الذهن عند البحث عن أسباب هذه الحالة المالية غير المرضية هو أن الأمم المتحدة قد لا يكون لديها الموظفون الملائمون ؛ الا أن هذا الافتراض خاطئ ، فالأمم المتحدة تتاح لها خدمات أكثر الخبراء مقدرة وخبرة وأحدث الوسائل التقنية . وأضاف الممثل التنزاني أن أحد الأسباب الحقيقية قد يتمثل في تجزئة المسؤوليات داخل منظومة الأمم المتحدة الأمر الذى يجعل من الصعب تحميل مسؤولية خطأ ما لشخص معين . ومن جهة أخرى ، فقد يحدث أن يتجمع عدد مفرط من المسؤوليات لدى شخص واحد يكون عاجزا عن الاشراف على عدد كبير من الأنشطة . ويتمثل عامل آخر في أن القواعد والاجراءات المالية القائمة كثيرا جدا ما لا توضع في الاعتبار ، وأنه لا توجد تدابير جزائية تتخذ ضد الموظفين الذين لا يحترمون المعايير المالية . وذكر بأن مدير

(السيد مبابيلا ، جمهورية تنزانيا المتحدة)

شعبة المالية في برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد ذكر في الجلسة السادسة للجنة أن مبلغ ١١ ٤٨٧ دولارا المقابل لنفقة متكبدة خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٥ سيتعين ، على وجه الاحتمال ، ادراجه تحت باب الخسارات المتنوعة . وأضاف ان وفد جمهورية تنزانيا المتحدة يود أن يعرف السبب في ذلك . وأكد أن المركزية المفرطة لعمليات المراقبة داخل المنظومة مسؤولة هي أيضا عن الحالة المالية غير المرضية وأنه ينبغي تحقيق لامركزية عمليات المراجعة الداخلية ، واجراؤها على الصعيد الوطني ، أو الاقليمي ، أو دون الاقليمي ، الأمر الذى قد يسمح بتحسين الفعالية وخفض تكاليف السفر .

٣٩ - وفيما يتعلق بالمسائل الملموسة الأخرى المدروسة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات ، قال السيد مبابيلا ان وفد بلاده يسعده أن يلاحظ الجهود المبذولة حاليا لتدارك الأخطاء ولتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات . بيد أن هذه الجهود تفقد كل جدوى بسبب بعض أوجه التقصير الخطيرة المذكورة في تقرير المجلس . وهكذا فان توصيات المجلس السابقة والمتصلة ببعض جوانب ادارة النقد وبمسؤولية مساعد الأمين العام للشؤون المالية فيما يتعلق بدعم المكاتب الخارجية ، لم تنفذ تنفيذا كاملا . وقال ان في ذلك مثالا عن احدى المشاكل الرئيسية للمنظمة : لا يقع عند انشاء دوائر جديدة توفير الامكانات اللازمة لها لكي تنهض بالمهام الموكلة اليها .

٤٠ - وأعلن أن وفد جمهورية تنزانيا المتحدة يؤيد بقوة كل مبادرة ترمي الى تعزيز دور المراقب المالي ، ويؤكد على الطابع الاستعجالي لهذه المسألة .

٤١ - وبخصوص استخدام الخبراء الاستشاريين ، قال ان النظام يدور ، فيما يبدو ، على نفسه : فاستخدام خبير استشارى يدعو الى استخدام خبير آخر ، واقتراح أحد التقارير لاستخدام خبير يتطلب بدوره خبيرا آخر وهكذا دواليك . ووفد جمهورية تنزانيا المتحدة ، دون أن يجادل في ضرورة استخدام خبراء استشاريين ، مقتنع اقتناعا راسخا بوجوب توخي جانب الحذر الشديد في هذا المجال لتخفيض النفقات وتحقيق أقصى النتائج . وينبغي لذلك خفض نفقات سفر الخبراء الاستشاريين واقامتهم بالسعي الى اختيار الأغلبية منهم من أماكن قريبة من المقر الذى سيعملون به .

٤٢ - وأضاف أنه يتعين التقليل من تكاليف السفر ، وذلك بتسوية أكبر قدر ممكن من المسائل بواسطة الهاتف أو بالمراسلة ، وبالاستعانة على الخصوص بالمكاتب الاقليمية ودون الاقليمية بصورة أكثر وبالممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . وينبغي كذلك أن يتسنى تحقيق لامركزية النظم المتبعة في شراء المعدات .

٤٣ - وأردف قائلا أنه ينبغي الاستمرار في تنفيذ مختلف التدابير التي بدأ تطبيقها في الأمم المتحدة . أما بخصوص برنامج الأمم المتحدة الانمائي الذى يقوم بعمل ميداني ممتاز ، قال انه من المؤسف أن تشكو هذه الهيئة بعض أوجه التقصير مثل تلك التي ذكرت آنفا ، وغيرها مما يتصل بمنح اعادة الموظفين الى الوطن .

(السيد مبابيلا ، جمهورية تنزانيا المتحدة)

٤٤ - ولاحظ أنه يتبين من تقرير مجلس مراجعي الحسابات أن هناك أوجه قصور خطيرة في نظام شراء المعدات ، وذلك سواء في حالة مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة أو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأكد أن هذه المسألة خطيرة مثل مسألة الصفقات . ويجب أن تبرم الهيئات المعنية اتفاقات ملائمة مع الشركات التي تقدم خدمات أو امدادات الى اللاجئين ، ويتعين أن تحدد احتياجات اللاجئين قبل عقد الصفقات ، وأن تجرى هذه الصفقات ، قدر المستطاع ، على مقربة من المنطقة التي يوجد بها اللاجئون .

٤٥ - وقال في ختام كلمته أن وفد جمهورية تنزانيا المتحدة يشدد على أهمية توصيات مجلس مراجعة الحسابات ويعرب عن الأمل في أن يقوم المعنيون بالأمر بتنفيذها .

البند ٩٢ من جدول الأعمال : الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ (تابع)

التنقيحات المقترحة على الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ (A/35/6 و Corr.1 ، و Add.1 و Add.2)

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها العشرين (A/35/38)

الأداء البرنامجي للأمم المتحدة خلال فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (A/C.5/35/1 ، و Corr.1 و Add.1 ، و Corr.1 و Corr.2)

تحديد الناتج في الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة (A/C.5/35/2)

خطط نموذجية متوسطة الأجل (A/C.5/35/3 ، و Corr.1)

مشروع جدول زمني لاعداد الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ (A/C.5/35/4 و Corr.1)

التقرير الأول للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/35/7)

٤٦ - السيد لحلو (المغرب) : قال ان فكرة تخطيط برامج الأمم المتحدة ، على الرغم من أنها ظهرت منذ ما يقارب العشرين سنة ، فانها لم تتبلور بعد في تخطيط خال من العبارات المبتذلة ومن الصيغ العامة والمبهمة . وأضاف أن مثل هذا العمل الهام يقتضي فترة من التحضير ومن المشاورات بين المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء للتوصل الى وضع برامج فعالة بدرجة معقولة . وأكد أنه يتعين اتخاذ اجراءات لكي تعرف بجلاء الأهداف المحددة التي يعتزم تحقيقها ، ولكي توصف بأقصى دقة مستطاعة طبيعة ونوع الأنشطة التي تسمح بتحقيق هذه الأهداف .

(السيد لحلو ، المغرب)

٤٧ - وذكّر بأن لجنة البرنامج والتنسيق نظرت في مسألة أفق التخطيط . ويحتفظ الوفد المغربي بموقفه بخصوص التفضيل بين الخطة الثابتة والخطة المتحركة ، ولا يسعه في الوقت الحاضر أن يتخذ موقفا بشأن تمديد الدورة التخطيطية ، وذلك لثلاثة أسباب . فقبل كل شيء ، يجب أن يسمح التخطيط ، ولا سيما التخطيط المتوسط الأجل ، بتحديد الأهداف تبعا لجدول زمني مضبوط، الأمر الذي يعني أن هذا الجدول الزمني يجب أن يكون ، في حالة عدد من الاجراءات الخاصة كفيلا بالتغلب على ضغوط متناقضة أحيانا . ثانيا ، ان الدورات التخطيطية للوكالات المتخصصة ولصناديق الأمم المتحدة كثيرا ما تكون موافقة للخطط الانمائية الوطنية ، وكل تغيير لفترة الدورات التخطيطية سيخل بهذا الاتساق . ولذلك ، فان امكانية تحقيق توافق آراء المجتمع الدولي بخصوص أهداف خطط الأمم المتحدة ستكون في مصلحة المستخدمين . ثالثا ، لا يوجد أي جدول شامل للموارد المتاحة أو المقدرة ، وذلك لأن البلدان الصناعية تأبى أن تعلن مسبقا حجم اشتراكاتها القادمة . ولاحظ أن الطابع غير المؤكد للاشتراكات يتسبب في صعوبة العمل التخطيطي .

٤٨ - وقال ان الوقت قد حان لتجاوز الطور التجريبي للتخطيط . فقد أزيلت أوجه الغموض التي كانت سائدة في البداية فيما يتعلق بالأنشطة القابلة للبرمجة وتلك التي لا يمكن تحديد أهداف مضبوطة لها . ولم يعد هناك أدنى شك في أن الخطط يجب أن تكون موجهة بحيث تستجيب للاسقاطات المستقبلية عوض أن تديم الأنشطة القائمة . وأكد أن مبادئ النظام الاقتصادي الدولي الجديد وأهداف عقد الأمم المتحدة الثالث للتنمية تتيح أرضية متينة للقيام بتحضير واعداد الخطط القادمة . ولا مجال ، كذلك ، لانكار أن مشاركة الهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأجهزة القطاعية واللجان الاقليمية ضرورية لوضع الخطة والنظر فيها ، ولتحديد الأولويات . وقد لوحظ أن الأولويات لا يمكن تحديدها بحسب معدلات النمو النسبية في الميزانية ، بل بحسب مفهوم معين للنمو الاقتصادي ، ومن خلال بلورة المفاهيم والسياسات والاستراتيجيات في مجال البرامج والمشاريع التي تستجيب للاحتياجات الوطنية بقدر ما تستجيب لاحتياجات بلدان متعددة ولاحتياجات اقليمية ، كيما توضع في الاعتبار خاصيات مختلف البلدان ، ويتحقق تنسيق أفضل بين المؤسسات الدولية والمخططين الوطنيين . ويشدد الوفد المغربي ، في هذا الصدد ، على ضرورة جعل الخطط القادمة تحتفظ بمكان بارز للاستراتيجية الافريقية للتنمية المسماة استراتيجية منروفيا ، ولخطة لاغوس الاقتصادية التي اعتمدها مؤتمر القمة الاقتصادي الافريقي الأول المعقود في لاغوس .

٤٩ - وأكد أن المشاورات على المستوى الوطني يجب أن تقود كذلك الى التفكير في امكانية الحصول على آراء الدوائر الوطنية ذات الاختصاص . وأوضح أن اللجنة الخامسة لا يجب أن تدعي القدرة على البت بشأن الأهمية النسبية لمختلف البرامج دون أن تمنح الوفود مهلة معقولة تسمح لها بأن تتشاور كما ينبغي مع الادارات التقنية لبلدانها .

(السيد لحلو ، المغرب)

٥٠ - وقال ان الوفد المغربي يشاطر لجنة البرنامج والتنسيق الانشغال الذى أعربت عنه (A/35/8 ، الفقرة ٦٧) ، فيما يتعلق بأوجه الازدواج الملاحظة في جمع المعلومات . ويمثل العمل الذى يقوم به في الوقت نفسه كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية مثالا للتبديد الذى يجب التفطن اليه لتحقيق أفضل استخدام للموارد المكرسة للتنمية وهي موارد محدودة جدا ولتعزيز الثقة في المنظمات الدولية . وأضاف أنه عندما وضع نظام المعلومات من أجل التنمية كانت احدى النقاط الهامة تتعلق بتلاؤم نظم المعلومات المختلفة . ورأى بعضهم أن نظم المعلومات العديدة التي تسعى مع نظام المعلومات من أجل التنمية الى نفس الهدف مع اختلاف المحتوى ، ينبغي أن تسعى الى استخدام المعلومات المكتسبة وأن تستخلص العبر من أخطائها ونجاحاتها .

٥١ - وذكّر بأن الجمعية العامة قد كلفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وادارة شؤون الاعلام ، كلا في مجال اختصاصه ، بأن تضع وأن تنفذ برنامجا كبيرا لاقامة نظام عالمي جديد للاعلام. ولاحظ أن هناك في هذا المجال كما في غيره صعوبات ناجمة عن اختلاف الهياكل الادارية ، الا أن القيام بنشاط له مثل هذه الأهمية يتطلب تنسيقا وتكييفا يسمحان بانجاز المهام الموكلة الى أكثر من منظمة واحدة في الوقت نفسه . ويمكن كذلك ، على سبيل المثال ، ذكر البرنامج الخاص المتعلق بنظام الأفضليات المعمم ، الذى يموله برنامج الأمم المتحدة الانمائي والذى كلف في اطاره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بتقديم المعلومات واسداء المشورة لحكومات البلدان النامية وللمصدرين والمنتجين بهذه البلدان . ويمكن أيضا ذكر الأنشطة التي أنجزتها مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ومنظمة الصحة العالمية في ميدان الصحة .

٥٢ - ولاحظ السيد لحلو أن الحالات الشاذة التي تتبين من النظر في هياكل البرامج لا تعني أنه من الصعب جدا على المنظمات تكييف هياكلها الادارية وموارد ها للتوصل الى تنسيق منسجم يشجع تحقيق الأهداف المبينة في الخطط . بيد أنه يتعين الحفاظ على الاستقلال الذاتي للوكالات المتخصصة ، ولا يجب أن يتسبب تحسين التخطيط في اقامة علاقات مبنية على الهيمنة بدلا من علاقات التعاون والتفاهم .

٥٣ - ولاحظ ممثل المغرب أن التخطيط ينبغي أن يحسن فعالية المنظمات . ولذلك يجب أن تكون المرونة الادارية بالقدر الذى يكفي لجعل نظام التخطيط في جملته يتيح التأكد من أن الأنشطة والنواتج المبينة في الخطط مطابقة لاستراتيجيات العمل التي حددت مسبقا . ويتعين كذلك توضيح مفهوم الاستراتيجية لأن مشكلة التعميم الأساسية ستبقى قائمة طالما بقيت الاستراتيجية غير مطابقة للأهداف ، ومقتصرة فقط على ذكر قائمة الأنشطة الواجب القيام بها ، وسيبقى المسؤولون يضعون استراتيجيات غير مدققة بحيث تشمل الأنشطة العادية التي يضطلعون بها حتى لو كانت خارج اطار مخطط .

٥٤ - السيد كوياما (اليابان) : قال ان الهدف الأول من التخطيط المتوسط الأجل هو ادخال نظام كامل ومنهجي على أنشطة برامج الأمم المتحدة وتوفير اطار ملائم لاعداد ميزانيات فترات السنتين والنظر فيها . وان الوفد الياباني يعلق أهمية على آلية التخطيط المتوسط الأجل لأنها تسمح باستخدام الموارد المحدودة بمزيد من الفعالية طالما أنها تحدد الأولويات وتقضي على حالات الازدواجية ، وتحدد الأنشطة والبرامج التي فات وقتها أو التي لها فائدة حدية .

٥٥ - وأضاف أنه من المستحسن ، لكي يتسنى تحقيق مزيد من التقدم في هذا الميدان ، أن تشترك جميع الهيئات الدولية الحكومية بمزيد من النشاط في عملية التخطيط . ولذلك فان الوفد الياباني يرحب باستنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بعرض الخطة المتوسطة الأجل القادمة على الهيئات الدولية الحكومية والأجهزة القطاعية والوظيفية والاقليمية ذات الاختصاص ، للنظر فيها ، قبل أن تقدم الى لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة . بيد أن تنسيق ما تحدده هيئات دولية حكومية مختلفة على مستويات مختلفة من أولويات ، يمكن أن يثير بعض المشاكل . ويجب أن يأخذ المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ذلك في الاعتبار عند وضع " مقدمة الخطة " التي يتعين اصدارها في وثيقة منفصلة ، وفقا لتوصية لجنة البرنامج والتنسيق ، لكي يسهل على مقرري السياسات النظر فيها .

٥٦ - وفيما يتعلق " بالارتباط بالميزانية " قال ان الوفد الياباني لم ينفك يعتبر أن المهام ينبغي أن توزع بصورة مناسبة بين لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية ، ولهذا السبب فهو يؤيد توصية لجنة البرنامج والتنسيق بجعل الخطة المتوسطة الأجل تتضمن بيانات مالية ، وفقا للأحكام ذات الصلة في قرار الجمعية العامة ٣٤/٢٢٤ .

٥٧ - وأضاف أن الوفد الياباني قد أطلع باهتمام خاص على تقرير الأمين العام المعنون " تحديد الناتج في الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة " (A/C.5/35/2) . وكما هو مبين في الفقرة ٣٥ من هذه الوثيقة فان الغرض من تحديد الناتج " هو تزويد المجتمع الدولي بقائمة كاملة بنوايا الأمين العام المتعلقة بانجاز الناتج النهائي " . ولاحظ أن هذا الهدف موافق للغرض الأصلي للأمم المتحدة ، الا وهو تقديم نواتج أو فوائد للمجتمع الدولي . ويجدر بالتالي التوفيق بين : " الانشطة الوسيطة " و " الناتج النهائي " . وعلى الرغم من أن أنشطة عديدة ذات أهمية قصوى ، مثل التنسيق ، ليس لها بالضرورة ناتج نهائي ، فان الهدف الاقصى لتحديد الناتج يجب أن يتمثل في تشجيع التنمية الكمية والنوعية للناتج النهائي للمنظمة .

٥٨ - ويؤيد الوفد الياباني بالخصوص الملاحظة الواردة في الفقرة ٣٧ من التقرير (A/C.5/35/2) والقائلة بأن أحد أغراض تقنين السرد في الميزانية البرنامجية هو " ضمان المعاملة المتكافئة للأنشطة المتماثلة في الأقسام المختلفة من الأمانة العامة " . ولاحظ أن ذلك لا يسمح فقط بتحديد حالات الازدواجية أو التداخل بين أنشطة مختلف أقسام الأمانة العامة ، بل وكذلك بزيادة تنسيق الأنشطة .

(السيد كوياما ، اليابان)

وفيما يتعلق بنطاق التقنين ، قال ان الوفد الياباني يوافق على ما هو مذكور في الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٣٨ من التقرير أى على وجوب أن يبين السرد الوارد في الميزانية البرنامجية كل الناتج النهائي ، بما في ذلك الناتج الذى يتوقع تمويله بموارد خارجة عن الميزانية .

٥٩ - ولاحظ أن الاجتماعات الدولية الحكومية قد ذكرت في الفقرة ٤٤ من التقرير بوصفها نواتج نهائية . ولا يرى الوفد الياباني أن عدد الاجتماعات له مدلول هام من حيث الفوائد التي تقدمها الأمم المتحدة الى المجتمع الدولي . بيد أن هذا الوفد يرى أنه من الأمور السطحية التفريق بين الاجتماعات الدولية الحكومية المعتبرة ، بحكم تعريفها نواتج نهائية ، واجتماعات أفرقة الخبراء التي لا يشملها هذا التعريف . وهو يود أن يعرف الأسس التي يقوم عليها هذا التفريق .

٦٠ - وفيما يتعلق بأداء برنامج الأمم المتحدة قال السيد كوياما أنه من البديهي بصورة عامة ، أن الرقابة الفعالة على أنشطة البرنامج ، أو تقييم فعاليته ، شرط مسبق وهام جدا لحسن سير عمل المنظمة . وفي الواقع ، فان تقييم البرنامج قد أصبح منذ وضع نظام الميزانية البرنامجية ، نشاطا مكملا لا غنى عنه لمنع تضخم الميزانية بدون أى جدوى . ويؤيد الوفد الياباني توصيات وحدة التفتيش المشتركة بخصوص هذا الموضوع وهو قد أحاط علما باهتمام بتقرير الأمين العام عن " أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ " (A/C.5/35/1) .

٦١ - وأردف قائلا أن تقييم انشطة البرنامج الوارد في تقرير الأمين العام (A/C.5/35/1) يشكل ، فيما يبدو ، أول محاولة صادقة تقوم بها الأمانة العامة لتنفيذ ما ذكره الأمين العام من أنه " سيجرى انشاء نظام لمراقبة أداء البرنامج على مستوى عناصر البرنامج ولاعداد تقارير عنها على مختلف مستويات الادارة للأمانة العامة وللأجهزة الدولية الحكومية المختصة " . وأعرب عن تأييد الوفد الياباني لاتخاذ تدابير من شأنها أن تقود الى انشاء نظام داخلي فعال لمراقبة وتقييم أنشطة البرنامج .

٦٢ - وعلى الرغم من أن الفقرة ٦ من الوثيقة A/C.5/35/1 قد ذكر فيها أنه " ترد في السرد الذى يعقب العرض المجدول معلومات عن جميع النواتج التي أكملت أو الجارية مع الخروج عن البرامج ، أو المرجأة أو المنهاة وكذلك عن النواتج الاضافية " ، يعتبر السيد كوياما أن النص التفسيرى ليس مناسبا بالضرورة ولا يوضح وضوحا كافيا أى النواتج المذكورة في الجدول هي المعنية . وهكذا فقد ذكر بخصوص البرنامج " اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات " ، الوارد في الصفحة ٢١ من التقرير أنه قد كان هناك تفسيران وأن نصوصا تفسيرية قد تم تقديمها بخصوص عنصرى البرنامج ٢ - ١ و ٢ - ٢ . بيد أن الأرقام الواردة في الجدول والتي تتعلق بها هذه التوضيحات ليست مبينة بجلاء ، تماما مثلما لم يقع تبيين أى الأرقام المذكورة في الجدول هي التي يتعلق بها التفسير الوارد في الفقرة ٥ جيم - ٥ المتصل بالتعديلات (٢) .

(السيد كوياما ، اليابان)

٦٣ - وقال الممثل الياباني أنه قد يكون من المستصوب توحيد المصطلحات أو على الأقل تعريفها بوضوح . وهكذا ، فبالنسبة لبرنامج الموارد الطبيعية (الباب ٨ من التقرير) ، هل هناك فارق حقيقي أو عملي بين التأخيرات (د) والارجاءات (٤) المذكورة في الصفحة ٦٢ ؟ وهل يفهم بعبارة " تأخير " خفض سرعة تنفيذ عنصر البرنامج الذى استمر مع ذلك خلال فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ ، في حين أن " الارجاء " يعني تأجيل هذا العنصر الى وقت لاحق للفترة المعنية ؟

٦٤ - السيد ستيورات (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) : ذكّر بأن وفد بلاده كان قد بيّن بالتفصيل في ١٩٧٨ وجهات نظره بشأن الشروط التي يجب أن تستوفيها عملية التخطيط في الأمم المتحدة ، وبشأن أوجه القصور في عرض الخطة المتوسطة الأجل . ولاحظ أن لجنة البرنامج والتنسيق بذلت منذ ذلك الحين جهودا جبارة لازالة أوجه القصور هذه ونجحت في ذلك في حالات عديدة .

٦٥ - وأضاف أن الخطة يجب أن تسمح للدول الأعضاء بأن تبت بشأن الطريقة التي يجب أن تحقق بها بصورة ملموسة الأهداف العامة المبينة في القرارات وأن ترشد الأمانة العامة . وقال ان المقررات المبدئية التي تتخذها الدول الأعضاء ينبغي أن تسمح للأمم المتحدة بأن تحقق على أفضل وجه الأهداف التي حددتها لنفسها ، وأن تسهل التعاون والتخطيط المشترك مع الوكالات المتخصصة ، وأن تساعد مديرى البرامج والهيئات الدولية الحكومية في تحسين مناهج التقييم في الأمم المتحدة وأن تكون اطارا لوضع الميزانية البرنامجية . وذكّر بأن وفد المملكة المتحدة قبل سنتين ، كان قد انتقد بالخصوص ، أن الخطة المتوسطة الأجل لا تعرض وفقا لأهدافها وانها مرتبطة ارتباطا شديد الصلابة بهيكل دواليب المنظمة الادارية . وقال ان لجنة البرنامج والتنسيق أنجزت منذ ذلك الحين عملا قيما ، اذ سعت الى تقصي امكانية تطبيق نظرية المملكة المتحدة القائلة بوجوب أن تكون الخطة قائمة على الأهداف . وأضاف أن الفقرتين ٣٣٣ و ٣٣٨ من تقرير اللجنة عن أعمال دورتها العشرين (A/35/38) يتضمن توصيات ذات أهمية قصوى تتعلق بعملية اعداد الخطط لمختلف البرامج ، وهي توصيات يؤيدها وفد المملكة المتحدة بدون تحفظ .

٦٦ - وفيما يتعلق بأوجه القصور التي ذكرها آنفا وفد المملكة المتحدة بخصوص اجراءات نظر الهيئات الدولية الحكومية في الخطة في مرحلة صياغتها قال ان لجنة التنسيق والبرنامج والجمعية العامة قد اتفقتا على أن الهيئات الدولية الحكومية يجب أن تشترك اشتراكا كاملا في وضع الخطة والنظر فيها وتقييمها ؛ ويعتبر وفد المملكة المتحدة أن المقترحات المفصلة الواردة في الفقرتين ٣١٩ و ٣٢٠ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق تتيح حلا وسطا يوفق بين ضرورة اشراك الهيئات الدولية الحكومية في النظر في الخطة ،والصعوبات العملية التي يثيرها تحوير الجدول الزمني للمؤتمرات.

٦٧ - ويرى وفد المملكة المتحدة أن التوصيات التي تقدم بها لجنة البرنامج والتنسيق في الفقرتين ٣٣١ و ٣٣٢ من تقريرها فيما يتعلق بالمعلومات المالية الواجب ايرادها في الخطة المتوسطة الأجل لها ما يبررها ويجب أن تؤيدها الجمعية العامة .

(السيد ستيورات ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

٦٨ - وأردف قائلا انه لا جدال في أن التقييم جزء لا يتجزأ من الدورة التخطيطية . ويؤيد وفد المملكة المتحدة تأييدا كاملا ما جاء في الفقرة ٣٣٥ من تقرير اللجنة من أن أهداف الأمانة العامة يجب أن تكون ملموسة ومحددة زمنيا قدر المستطاع لكي يتسنى استخدامها كوسائل للتقييم .

٦٩ - وأعرب عن القلق الخاص الذى يشعر به وفد بلاده عندما يلاحظ في الجزء الأول من التقرير عن أداء البرنامج (A/C.5/35/1) ، ان بعض الوحدات الادارية في الأمم المتحدة تؤكد أنها قد استحال عليها تنفيذ بعض عناصر البرامج الفرعية بسبب نقص في الموارد . في حين أن الموارد اللازمة قد اتيحت الا أنها لم تستخدم ؛ وأكد أن ذلك لا يمكن أن يبرر عدم تنفيذ مهمة مفروضة بموجب ولاية ، لا أن يبرر اسناد موارد اضافية .

٧٠ - وقال ان تحديد الأولويات فيما بين البرامج الرئيسية يمثل أحد الميادين التي يلزم فيها ادخال تحسينات كبيرة . ولا يوافق وفد المملكة المتحدة على تفسير لجنة البرنامج والتنسيق التي تعتبر أن مهمتها في هذا الميدان تتمثل في اقتراح معدلات نسبية للنمو الحقيقي في البرامج الرئيسية ؛ وهو يعتبر من جهته أن لجنة البرنامج والتنسيق يجب أن تقترح أولويات للبرامج الرئيسية ، يمكنها عند الاقتضاء أن تبرر تخصيص موارد لبرنامج معين بالأولوية على برنامج آخر . وأوضح أن في ذلك مشكلة يتعين السعي الى حلها في ١٩٨١ لأن مهمة اقتراح معدلات نسبية للنمو الحقيقي ليست مناطة باللجنة بل يتعين تحديد هذه المعدلات تبعا لمعايير موزنية .

٧١ - وأشار بعد ذلك الى مسألة أخرى وثيقة الارتباط بالمسألة الأولى ، وهي اسناد مستويات أولوية مرتفعة ومستويات أقل ارتفاعا للدرجات الدنيا في الخطة . وقال انه لم تقع حتى الآن أية محاولة للتفريق بين الأنشطة الهامة والأنشطة التي هي أقل أهمية ، وهو أمر يؤسف له الآن بصورة خاصة لأنه لن يتسنى تنفيذ عدد كبير من المقترحات الجديدة ، بصورة واقعية ، الا اذا انهيت الأنشطة ذات المنفعة الحدية . وذكّر بأن الجمعية العامة قد طلبت الى الأمين العام ، في قرارها ٢٢٥/٣٤ أن يحدد بدون تأخير الأنشطة التي تبدو له ذات منفعة حدية أو عديمة الجدوى ،وأن يقدم تقريرا عن ذلك الى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها العشرين . وأضاف أن التقرير الذى قدمه الأمين العام الى لجنة البرنامج والتنسيق استجابة لهذا الطلب قد كان ، للأسف ،ناقصا لأنه ، وان تضمن معلومات متعلقة بالأنشطة التي أكملت ، فهو لم ينطو على قائمة الأنشطة الجارية التي يرى الأمين العام أنها قد فات أوانها أو أنها ذات منفعة حدية . وقد أدى ذلك بلجنة البرنامج والتنسيق الى أن توصي المجلس الاقتصادى والاجتماعي بأن يرجو الأمين العام ، من جديد ، أن يضمن المعلومات اللازمة في تقرير يقدمه الى اللجنة الخامسة في الدورة الخامسة والثلاثين . وأكد في ختام كلمته أن وفد المملكة المتحدة لن يسعه أن يوافق على رصد اعتمادات اضافية لأنشطة جديدة اذا ما لم تتلق اللجنة هذا التقرير الذى سوف يمكنها من تحديد الأنشطة ذات المنفعة الحدية والتي فات أوانها ،ومن انهائها .